

## الرياض تعلن تقييم أرامكو عند 1.7 تريليون دولار

وقم طرح 0.5 بالمئة من أرامكو، أو حوالي ثلث حجم الإبراج، للمواطنين السعوديين، وهو طرح غير مسبوق للأفراد مقارنة مع الطروحات العامة الأولية السعودية السابقة. وذكر بيان رسمي يوم الأربعاء أن القيمة الإجمالية للاكتتاب المؤسسات بلغت نحو 50.4 مليار دولار في حين بلغت طلبات الأفراد نحو 12.7 مليار دولار، أي أن قيمة طلبات الاكتتاب الإجمالية بلغت نحو 63.1 مليار دولار.

**25.6**  
مليار دولار جمعها أرامكو من بيع 1.5 بالمئة من أسهمها في أكبر طرح عالمي

وتخطط أرامكو لتوزيعات أرباح تبلغ 75 مليار دولار لعام 2020، وهو ما يفوق بكثير من خمسة أمثال توزيعات أبل التي هي بالفعل من أكبر توزيعات الشركات على المؤشر ستاندر أند بورز 500.

لكن الاستثمار في أرامكو مراهنة أيضا على سعر النفط ونمو الطلب العالمي على الخام، والذي من المتوقع أن يتباطأ بدءا من 2025 في ظل اتخاذ خطوات نحو خفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وزيادة استخدام السيارات الكهربائية.

بسبب تباين تقديرات الأسواق لقيمة الشركة في ظل مخاوف تتعلق بمستقل الوقود الأحفوري ومخاطر التوترات في المنطقة.

وتم تعديل الخطط لنتهي بطرح 1.5 بالمئة من الأسهم وإبراج الشركة في بورصة الرياض، بعد أن كانت تسعى لجمع ما يصل إلى 100 مليار دولار عبر إبراج دولي ومحلي لحصة قدرها 5 بالمئة.

وقررت أرامكو إلغاء جولات ترويجية في نيويورك ولندن والتركيز على تسويق حصة 1.5 بالمئة لمستثمرين سعوديين وحلفاء من دول الخليج العربية الثرية. وقدمت بنوك سعودية للمواطنين سلفا بفوائد زهيدة لتقديم عروض لشراء الأسهم.

والطرح العام الأولي هو محور أساسي في خطط ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان لبيع حصة في أكبر شركات العالم ربحية وجمع أموال للمساعدة في تحول البلاد بعيدا عن النفط وخلق وظائف وسط زيادة سكانية. وقالت مونيكا مالك كبيرة الاقتصاديين لدى بنك ابوظبي التجاري "المبلغ الذي تم جمعه من خلال طرح العام الأولي نفسه مكبوح نسبيا بالنظر إلى حجم الاقتصاد ومتطلبات التمويل في الأجل المتوسط لخطة التحول".

وأضافت "مع ذلك، فجميعه مع أوجه تمويل أخرى، نعتقد أنه يوجد رأسمال مناسب يمكن من تحقيق تقدم في خطط الاستثمار الرامية إلى تنوع الاقتصاد".

الرياض - أصبحت شركة أرامكو السعودية أكبر شركة مدرجة في أسواق الأسهم في العالم، بعد أن نجحت في تنفيذ أكبر طرح عام أولي في العالم من خلال بيع نسبة 1.5 بالمئة من أسهمها. وستكون القيمة السوقية للشركة عند 1.7 تريليون دولار، وهو ما يقل بفارق 300 مليار دولار عن القيمة الشاهقة البالغة تريليوني دولار، التي كانت الرياض تسعى لبلوغها من الإعلان عن خطط الطرح الأولي قبل عامين. وبهذه القيمة تكون قد تخطت قيمة شركة أبل بفارق كبير لتصبح أكبر شركة مدرجة في العالم من حيث القيمة السوقية للإبراج، الذي من المتوقع أن يتم في وقت لاحق هذا الشهر الحالي في بورصة الرياض.

وقررت أرامكو تسعير طرحها العام الأولي عند 32 ريالاً (8.53 دولار) للسهم وهو الحد الأعلى لنطاقه الاسترشادي، لتجمع 25.6 مليار دولار وتتفوق على الإبراج القياسي لمجموعة علي بابا الصينية في سوق نيويورك، الذي بلغت قيمته 25 مليار دولار في عام 2014.

واعتمدت أرامكو السعودية على مستثمرين محليين وإقليميين لبيع حصة 1.5 بالمئة، والذي تزامن مع قيادة السعودية لتخفيضات جديدة في إنتاج منظمة أوبك وحلفائها، والذي ساعد في تنفيذ الطرح الأولي.

وكان الطرح قد تاجل لأكثر من عامين، تراجعت الرياض خلالها عن خطط لإبراج الشركة في بورصات عالمية،



المركز الأساسي لقرار التخفيضات

## تحالف أوبك+ يعمق خفض الإنتاج بنصف مليون برميل

### تحرك استباقي يقر بارتفاع إنتاج النفط الصخري

بشأن استعدادها لزيادة مساهمتها الحالية في التخفيضات التي تبلغ نحو 228 ألف برميل يوميا، في وقت تقول فيه الشركات الروسية إنها تجد صعوبة في خفض الإنتاج خلال أشهر الشتاء بسبب انخفاض درجات الحرارة.

وتتعلق إحدى النقاط الخلافية بالنسبة لروسيا هذه المرة هي كيفية حساب إنتاجها النفطي. وتصنف روسيا إنتاجها من المكثفات على أنه منتج فرعي لإنتاج الغاز، بينما لا يفعل المنتجون الآخرون ذلك. ومع زيادة إنتاج روسيا من الغاز والمكثفات، تراجع التزام روسيا باستوى المستهدف لإنتاجها في إطار تحالف أوبك+.

وأعلنت إيران أنها تؤيد خفضا أكبر في الإنتاج بحثا عن سعر أعلى للمكثفات الضخيلة التي تستطيع تهيئتها في ظل العقوبات الأميركية الخائفة، التي قلصت صادراتها إلى نحو 200 ألف برميل يوميا فقط بحسب تقديرات المؤسسات العالمية، مقارنة بنحو 2.3 مليون برميل يوميا قبل فرض العقوبات.

ويرى محللون أن تخفيضات الإنتاج حققت مكاسب كبيرة للمنتجين من داخل أوبك وخارجها، حيث حققت إيرادات أعلى بتصدير كميات أقل من النفط الخام، لكن الملقق هو استمرار تزييف حصص الأسواق لصالح المنتجين من خارج التحالف وخاصة النفط الصخري الأميركي.

ويمكن لاستمرار سياسة دعم الأسعار من خلال خفض الإنتاج أن يساهم في استمرار تراجع دور التحالف في الأسواق، وهي سياسة لا يمكن مواصلة إلى الأبد.

ويشير عدم تديد تخفيضات الإنتاج إلى أبعد من نهاية مارس المقبل، إلى ميل أوبك وحلفائها إلى اتباع نهج حذر وسط الوضع الاقتصادي العالمي المتباطئ، حيث أضرت الحرب التجارية بين واشنطن وبين نمو اقتصاد الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، إضافة إلى معاناة الاقتصاد الأوروبي حاليا من الركود.

ونشرت إدارة معلومات الطاقة الأميركية هذا الأسبوع بيانات مقلقة تشير إلى ارتفاع إجمالي مخزونات الولايات المتحدة لمستويات هائلة تبلغ 452 مليون برميل. ويرى محللون أن هذه العوامل مجتمعة لا تترك أمام أوبك الكثير من المجال للمناورة على المدى البعيد إذا ما أراد تحقيق هدفها بالوصول إلى "أسعار عادلة ومستقرة للدول المنتجة للنفط".

وافقت منظمة أوبك على اقتراح بتعميق خفض إنتاج النفط بنحو نصف مليون برميل أمس، لتتجه الأنظار إلى اجتماعها اليوم بحلفائها من خارج المنظمة، الذي يعقد في العاصمة النمساوية لإعطاء المقترح صيغته النهائية.

ومن المتوقع أيضا أن يزيد إنتاج دول أخرى خارج أوبك مثل البرازيل والنرويج. وقال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان إنه يشعر براحة إزاء اجتماع هذا الأسبوع، في وقت أكد فيه نوكاف ضرورة مواصلة التعاون في إنتاج النفط بين روسيا والسعودية.

ويؤكد محللون أن السعودية كانت القوة الدافعة لاتخاذ القرار، في وقت أظهرت فيه روسيا بعض التحفظ في الأيام الماضية. وتحتاج الرياض إلى أسعار نفط أعلى لدعم إيرادات الميزانية والطرح العام الأولي المزمع لشركة أرامكو السعودية التي جرى تسعيرها أمس عند 1.7 تريليون دولار.

وأشارت تحركات أوبك في السابق غضب الرئيس الأميركي دونالد ترامب الذي طالب مرارا السعودية، أكبر منتج في المنظمة، بخفض أسعار النفط خاصة في ظل اشتداد السباق الانتخابي في الولايات المتحدة. وفي الأشهر القليلة الماضية، لم يقل ترامب شيئا يذكر بشأن أوبك، لكن ذلك قد يتغير لاحقا في 2020 إذا ارتفعت أسعار النفط والبنزين، وهي مسألة ذات حساسية سياسية في ظل سعيه لإعادة انتخابه في نوفمبر 2020.

ودعمت تحركات أوبك أسعار الخام عند ما بين 50 و75 دولارا للبرميل تقريبا على مدى العام الماضي. وواصلت العقود الآجلة لخام برنت مكاسب هذا الأسبوع ليجري تداولها أمس قرب 64 دولارا للبرميل بعد أنباء تخفيضات الإنتاج الجديدة.

**1.7**  
مليون برميل يوميا حجم تخفيضات إنتاج أوبك وحلفائها في الربع الأول من العام المقبل

وتقول مصادر مطلعة من داخل أوبك إن الرياض تضغط على العراق ونيجيريا والعضوين في المنظمة لتحسين امتثالهما للحصص ما قد يتيح خفض 400 ألف برميل إضافي. وكانت موسكو مترددة في الإعلان عن موقفها في الأسابيع الماضية

كشف وزير الطاقة الروسي الكسندر نوكاف أمس أن لجنة وزارية تضم كبار المنتجين من منظمة أوبك وحلفائها أوصت بزيادة تخفيضات إنتاج النفط بمقدار 500 ألف برميل يوميا في الربع الأول من 2020. وأبلغ نوكاف الصحافيين في فيينا أن إجمالي تخفيضات الإنتاج من منظمة أوبك وحلفائها سيبلغ 1.7 مليون برميل يوميا في الفترة من يناير إلى مارس المقبل، وأنه يتعين على جميع الدول الامتثال بشكل كامل بالتزاماتها.



ويعد ذلك الخفض وهو أحد أكبر تخفيضات إنتاج النفط منذ عقود نحو 1.7 في المئة من الإمدادات العالمية في محاولة لدعم أسعار الخام ومنع حدوث تخمة في الأسواق في وقت يرتفع فيه الإنتاج من دول من خارج التحالف وخاصة الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج.

وتشير بعض المصادر إلى أن الخفض الكلي الفعلي قد يكون أقرب إلى مليوني برميل يوميا بعد إضافة تخفيضات جديدة نتيجة تشديد امتثال الدول المشاركة باتفاق خفض الإنتاج. واجتمع وزراء النفط في منظمة أوبك أمس في العاصمة النمساوية لبحث سياسة الإمدادات. ومن المقرر أن يجتمعوا اليوم مع روسيا ومنتجين آخرين في التحالف المعروف باسم "أوبك+" لاتخاذ القرار النهائي. وينتهي أجل التخفيضات الحالية في مارس المقبل.

وكان تحالف أوبك+ قد اتفق على خفض طوعي للإمدادات منذ 2017 للتصدي لازدهار الإنتاج من الولايات المتحدة، التي أصبحت أكبر منتج للنفط في العالم. وفرضت واشنطن خفضا أكثر حدة في الإمدادات من خلال عقوبات على إيران وفنزويلا سعيا لوقف إيرادات البلدين من صادرات الخام.

وسيدرس المنتجون في اجتماعهم اليوم الجمعة كيفية الموازنة بين إمداداتهم مع استمرار الزيادة في الإنتاج من الولايات المتحدة في 2020.

## البنك الدولي يطالب دول الخليج بتوسيع مشاريع للطاقة المستدامة

### المصادر النظيفة وسيلة لتقليص الإنفاق الحكومي

وتامل الإمارات بتوليد 50 بالمئة من الطاقة من مصادر نظيفة بحلول 2050.

ورغم تأكيدهم على دعم عملية الانتقال إلى مصادر الطاقة المستدامة، إلا أن المسؤولين في الدول المنتجة للنفط، وخصوصا في الخليج، قالوا إنهم لن يتمكنوا من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة النظيفة قريبا.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة بتروال أبوظبي الوطنية أدنوك سلطان الجابر خلال مؤتمر الطاقة العالمي بأبوظبي في نسخته الرابعة والعشرين إن "العالم سيقتصر على النفط والغاز كمصدرين رئيسيين للطاقة لعقود".

وأطلقت دبي أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم بقيمة 13.6 مليار دولار وقدرة على تلبية ربع حاجة الإمارات الثرية من الطاقة بحلول العام 2030. ورغم ذلك، يرى خبراء أن الإيمان على النفط في منطقة الخليج يصعب التخلص منه، خصوصا وأن الإمدادات وافرة وفي متناول اليد، بينما يبقى الاستثمار الضروري في البنية التحتية للانتقال نحو الطاقة البديلة بطيئا.

ونسبت وكالة رويترز لجوليان جريصاتي العضو بفريق الحملات في مجموعة غرينبيس، قوله في وقت سابق هذا العام إن "الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة ممكن اقتصاديا وتقنيا وتكنولوجيا وما ينقص هو الإرادة السياسية".

أكد البنك الدولي أن دول الخليج بحاجة ماسة لتسريع الانتقال إلى الطاقة النظيفة وزيادة حصتها في مزيج إنتاج الطاقة من أجل تعزيز الحلول المستدامة وتقليص الإنفاق الحكومي على توليد الكهرباء من مصادر الطاقة التقليدية.

دبي - حث البنك الدولي بلدان الخليج العربي على إعطاء أولوية للاستدامة البيئية بينما تعكف حكومات المنطقة على تنويع اقتصاداتها لتقليل الاعتماد على إيرادات النفط والغاز في حقبة أسعار الطاقة المنخفضة.

وفي إطار استراتيجياتها للترويج تعتمد دول الخليج الست إلى حد كبير على تطوير صناعات ثقيلة تستخدم الطاقة بكثافة مثل قطاع البتروكيماويات.

وتؤكد سياسات الدول المنتجة للنفط والغاز وخاصة في الخليج أن السباق المتسارع نحو استثمار الطاقات المتجددة سيقتضي بعيدا عن منافسة الوقود الأحفوري، الذي سيظل المصدر الرئيسي للطاقة لعقود طويلة.

وأوصى خبراء البنك في تقرير حديث بإنشاء مؤسسات وممارسات لإدارة بيئة "فعالة"، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة.

وقال عصام عبد نبوسليمان المدير الإقليمي لشؤون دول الخليج بالبنك الدولي "استشرافا للمستقبل، فإن سيناريو التنويع لا يأخذ في الاعتبار الاستدامة البيئية ولم يعد خيارا عمليا".

ويشير البنك الدولي إلى أن دول الخليج تعهدت بحوالي 10.1 مليار دولار في الفترة بين 2006 و2018 لاستثمارات للطاقة المتجددة.

ولكن مجمل إنتاجها مجتمعاً من إنتاج الطاقة المتجددة بلغ 867 ميغاواط، أو أقل من واحد بالمئة من قدرات التوليد القائمة، التي بلغت 145 غيغاواط بنهاية العام الماضي.

ولا يزال النفط شريان الحياة الرئيسي في دول الخليج، كونه مصدر نحو 70 بالمئة من الإيرادات الحكومية في المنطقة التي شهدت لعقود تدفق أرباح هائلة من تسويقها.

ويؤكد البنك الدولي أن أسعار الوقود المدعومة لمحطات الكهرباء التي تعمل بالنفط والغاز تبقى حاجزا أمام تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة. وتواجه الدول في منطقة الخليج نموا اقتصاديا راكدا هذا العام، بينما تطغى



الهدف لا يزال بعيدا